مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الرابع – العدد الثاني
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.4 , No.2)
April 2021

مدى التزام المصـــارف التجارية الليبية بتطبيق معيار الإفصاح وفقا لآليات الحوكمة المصرفية وأثر ذلك على تعزيز الحصة السوقية

"دراسة حالة مصرف الوحدة -الإدارة العامة "

د. علي مـــفـتاح التائب/ جامعة سرت / كلية الاقتصاد / قســـم المحـاسبة
د. أشرف سالم عبدالكافي / جامعة سرت / كلية الاقتصاد / قســـم المحـاسبة
أ. إبراهيم محمد عبدالكـريم / جامعة سرت / كلية الاقتصاد/ قسم التمويل والمصارف

المستخلص:

هدفت الدراسة الى التعرف على الحوكمة بمفهومها العام وكذلك التعرف على ماهية حوكمة المصارف, وسعت الدراسة لقياس مستوى التزام المصارف التجارية بتطبيق بنود الإفصاح المتعلقة بالمساهمين وللمتعاملين والجمهور وكذلك بنود الإفصاح اتجاه مصرف ليبيا المركزي وذلك وفقا لما جاء به دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي (CBL) الصادر سنة 2010م , بالإضافة الى ذلك فان الدراسة هدفت للتعرف على اثر الالتزام بتطبيق معيار الإفصاح على تعزيز الحصة السوقية لدى المصرف موضع الدراسة, ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي , ولتجميع البيانات الأولية المطلوبة فقد تم تصميم استمارة استبيان ووزعت على عينة الدراسة بالإدارة العامة لمصرف الوحدة وتم اللجوء أيضا الى المراجع والمصادر المختلفة لتغطية البيانات الثانوية و المتمثلة في التأطير النظري و المفاهيمي للدراسة، وللقيام بالإجراءات التحليلية فقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة الدراسة ومتغيراتها والمتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذلك الاختبارات الاستدلالية والمتمثلة في اختبار(T) للعينة الواحدة (t-test-one sample) و الانحدار الخطي البسيط (Simple regression analysis) لغرض اختبار الفرضيات والحصول على نتائج بالخصوص، وبعد القيام بالإجراءات التحليلية اللازمة و وفقاً لدلائل اتجاهات آراء العينة ومؤشراتها فقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج ومن أهمها ان المستوى العام لالتزام المصرف بتطبيق معيار الإفصاح وفقًا لدليل الحوكمة قد ظهر بمستوى مرتفعا، وكذلك يوجد أثر ذو دلالة إحصائية فيما بين الالتزام بتطبيق معيار الإفصاح وفقًا لأليات الحوكمة المصرفية وتعزيز الحصة السوقية للمصرف موضع الدراسة، وأيضا تزداد الحصة السوقية للمصرف كلما زادت مستويات الالتزام بتطبيق معيار الإفصاح.

الكلمات المفتاحية: *الحوكمة، حوكمة المصارف، دليل الحوكمة، الإفصاح، الحصة السوقية.*

Abstract

The study aimed to know what the general concept of governance means and to know the meaning of banking governance, the study also seeks to measure to what extend the commercial banks are followed the disclosure items which related to the shareholder, public, dealers and disclosure items towards the central bank of Libya and all that is recording of the governance guidebook which has been issued by Central Bank of Libya(CBL) during (2010) ,moreover the study try to know the effect of the practice of disclosure standard on the market share of the bank under the study . To achieve all that the researchers relied on the descriptive method and to collect the primary data a questionnaire was designed and distributed to general management of Wahda bank (study sample), and the secondary data was collected from references and from another several resources. The researchers also used simple statistical methods of arithmetic mean, standard deviation, and T test one sample and Simple regression analysis to test study hypothesis. According to the opinion trends of chosen sample the study concluded that the bank is followed the governance guidebook interims of disclosure items with very good level and the practice of disclosure items has positive effect on the market share of the bank

Key words: governance, banking governance, governance guidebook, disclosure, market share

.

1–المبحث الأول: (الإطار العام للدراسة)

1–1– المقدمة:

تعد الحوكمة المؤسساتية في الآونة الأخيرة محط اهتمام لدى جميع المؤسسات وبمختلف أنشطتها كما أنها أصبحت وجهة بحثية للعديد من الباحثين المختصين وكذلك المراكز البحثية، ولأهمية الحوكمة فقد لجأت أيضا العديد من اقتصاديات مختلفة من دول العالم لاستخدام أسس ومبادئ الحاكمية والتي من شأنها ان تسهم في ترشيد وتنظيم أساليب العمل بمؤسسات الدولة خصوصا بعد حدوث الأزمات المالية والاضطرابات الاقتصادية خلال السنوات الماضية. وبما ان الجهاز المصرفي لأي دولة يعتبر من أهم المقومات الأساسية الداعمة لعملية التنمية واستدامتها للنهوض باقتصادها, ومما يزيد من مساهمة هذا الجهاز و تعزيز دوره هو وجود أنظمة وقوانين تحكم وترشد عمله والمتمثلة في الأسس الحاكمية (الحوكمة) والتي تعتبر من بين الآليات و الوسائل الحديثة الهامة التي تهدف إلى الحفاظ وضمان الاستقرار في النظام المالي للمصارف، ولم تنأ ليبيا بعيدا عن هذا التوجه فقد انخرطت هي أيضا في مجال الحوكمة شأنها شأن باقي الدول فقد اصدر مصرف ليبيا المركزي سنة 2010م دليل حوكمة يقضي بإتباع أطرّ وأساليب وتعليمات من شأنها أن تزيد من كفاءة أداء العمل المصرفي وكذلك إلزام المصارف التجارية بتطبيق آلياته واعتبارها تشريعات نافذة ملزمة التنفيذ(التائب، وآخرون،2019 ،ص983–984). ولما كانت الحوكمة قد أصبحت من المعايير الأساسية التي تشدّد عليها هيئات وسلطات رقابية دولية وفي مقدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، يحرص مصرف ليبيا المركزي على ضرورة التزام المصارف العاملة في ليبيا بأحكام هذا الدليل الذي يتضمن الحد الأدنى من المبادئ والمعايير والتعليمات المتعلقة بالحوكمة والمطلوب تطبيقها من قبل المؤسسات المصرفية والمالية في إطار ممارستها لأعمالها، و يعتبر هذا الدليل مكمّلاً للتشريعات الرقابية والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، والمتعلقة بموضوعات ذات صلة بمفهوم الحوكمة لدى المصارف، بالإضافة إلى التشريعات المصرفية والرقابية الأخرى.(مصرف ليبيا المركزي– دليل الحوكمة للقطاع المصرفي,2010, ص6)

1–2 مشكلة الدراسة: –

من خلال ما تم سرده في مقدمة الدراسة من الواضح ان مصرف ليبيا المركزي قد سعى لتوفير البيئة الداعمة والتي تتلائم مع طبيعة وخصوصية الجهاز المصرفي الليبي ، هذا ويعتبر دليل الحكومة احد أهم هذه الضوابط والتي تهدف في اساسها الى تنظيم وترشيد العمل المصرفي وفقاً لما جاءت به لجنة بازل للرقابة المصرفية وذلك بما يكفل الرفع من كفاءة وفعالية اداء العمل المصرفي وضمان حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة ,حيث كان معيار الإفصاح من ضمن سلسلة المعايير المدرجة بالدليل المذكور والذي يشترط من خلاله ان تلتزم المصارف التجارية بتقديم الإفصاحات المطلوبة وذلك اتجاه كلاً من المساهمين والمتعاملين والجمهور وكذلك الإفصاح اتجاه مصرف ليبيا المركزي, ولأهمية عنصر الافصاح ولكونه من الأدوات المهمة الداعمة لأداء أي مصرف وأيضا باعتبار ان مستوى الحصة السوقية لأي مصرف يعتبر من المؤشرات التي تعكس أدائه، فقد جاءت هذه الدراسة لتتحقق من درجة الالتزام بتطبيق معيار الإفصاح ولتربط فيما بين الإفصاح والحصة السوقية من خلال البحث في اثر مستوى الالتزام بتطبيق معيار الإفصاح على تعزيز الحصة للسوقية بالمصارف التجارية الليبية، ولغرض تبيان أهمية الإفصاح في هذا الجانب، كما اخذت الإدارة العامة لمصرف الوحدة كدراسة حالة، وعليه يمكن صياغة مشكلة **الدراسة** في التساؤلات التالية :–

– ما مدى التزام المصارف التجارية الليبية بتطبيق معيار الإفصاح وفقاً لدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي؟"

– ما هو مستوى توافر عناصر الحصة السوقية بالمصرف موضع الدراسة؟

– هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بتطبيق معيار الإفصاح وفقاً لآليات الحوكمة المصرفية على تعزيز الحصة السوقية للمصرف موضع الدراسة؟

1–3 أهمية الدراسة: –

تتمثل أهمية الدراسة من خلال النتائج التي سوف يتم الحصول عليها والتي قد تدعم قاعدة اتخاذ القرار بالمصرف عينة الدراسة وقد ترجع باليها أيضا باقي المصارف التجارية الليبية الأخرى لإدارة عملياتها في مجال الحوكمة المصرفية ولربما تزداد أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه إذ انه وعلى حسب علم الباحثين تعتبر من الدراسات القلائل بالبيئة الليبية التي تربط فيما بين الالتزام بتطبيق الإفصاح وفق للحوكمة المصرفية والحصة السوقية خصوصا في ظل الاهتمامات الدولية والمؤسساتية المتزايدة وكذلك الاهتمامات البحثية بموضوع الحوكمة وأهمية تطبيقها، وهذا ما يفيد في إثراء المكتبة الليبية في هذا الجانب. وقد تتيح الدراسة أيضا التعرف وتبيان أثر الالتزام بتطبيق معايير الإفصاح وفقا لما جاء به دليل الحوكمة المصرفي واثر ذلك في تعزيز الحصة السوقية.

1–4 أهداف الدراسة: –

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي: –

1-4-1-استعراض الإطار المفاهيمي الخاص بالحوكمة بمفهومها العام وكذلك الحوكمة المصرفية وأهمية تطبيقها

1-4-2-التعرف على ماهية الإفصاح المصرفي وكذلك التعرف على مضمون الحصة السوقية للمصارف التجارية

1-4-3-تبيان مستوى التزام المصرف موضع الدراسة بتطبيق معيار الإفصاح وفقاً لآليات دليل الحوكمة.

1-4-4-التعرف على مستوى توافر الحصة السوقية من خلال تبيان تواجد عناصرها بالمصرف موضع الدراسة.

1-4-5 التعرف على أثر الالتزام بتطبيق معيار الإفصاح وفق دليل الحوكمة على تعزيز الحصة السوقية.

1-4-6-اختبار الفرضيات المقدمة في الدراسة واستخلاص النتائج وكذلك تقديم توصيات بالخصوص وبما يفيد بيئة العمل المحيطة.

1–5 فرضيات الدراسة: –

استناداً إلى مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الأولى: –Ho لا يلتزم المصرف قيد الدراسة بتطبيق معيار الإفصاح وفقاً لآليات دليل الحوكمة المصرفية.

وتتفرع الفرضية الرئيسية الأولى الى الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى– Ho1لا يلتزم المصرف قيد الدراسة بتطبيق بنود الإفصاح والمتعلقة بإبلاغ المساهمين بالوضع المالي للمصرف وهيكليته وأهدافه وسياساته.

الفرضية الفرعية الثانية–Ho2 لا يلتزم المصرف بتطبيق بنود الإفصاح والمتعلقة بالإفصاح عن بياناته المالية ووضعيته الإدارية لجميع المتعاملين وسائر الجمهور.

الفرضية الفرعية الثالثة–Ho3 لا يلتزم المصرف بتطبيق بنود الإفصاح والمتعلقة بتقديم الإفصاحات والتقارير المطلوبة اتجاه إدارة الرقابة على المصارف والنقد لدى مصرف ليبيا المركزي.

الفرضية الرئيسية الثانية: –Ho لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بتطبيق معيار الإفصاح وفقاً لآليات الحوكمة المصرفية على تعزيز الحصة السوقية للمصرف موضع الدراسة.

1–6 منهجية ونموذج الدراسة: –

لتحقيق أهداف **الدراسة** تم اعتماد المنهج الوصفي وذلك من خلال جمع البيانات الثانوية والأولية من مصادر متنوعة ومن بعد تم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي المناسب , حيث تم الرجوع إلى الكتب والأبحاث والدراسات السابقة والتقارير والمنشورات وكذلك استخدام شبكة المعلومات (الانترنت) وذلك لتجميع البيانات الثانوية بما يفيد تغطية الجانب النظري من الدراسة والحصول على المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة, وتم الحصول على البيانات الأولية من خلال توزيع استبيان على عينة الدراسة ، وصمم هذا الاستبيان خصيصاً لهذا الغرض و لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة, ولتحليل متغيرات **الدراسة** واختبار فرضياته وذلك من خلال الإجابة المتجمعة والمتضمنة للاستبيان، وللوصول إلى تحليل يعكس مخرجات **الدراسة** فقد تم إجراء المعالجات الإحصائية لجميع البيانات المتجمعة حيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) ومن خلاله تم استخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت والمتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذلك الاختبارات الاستدلالية والمتمثلة في اختبار(T) للعينة الواحدة–t (test-one sample) و الانحدار الخطي البسيط (Simple regression analysis) لغرض الحصول على نتائج **الدراسة** وتقديم توصيات بالخصوص.

نموذج الدراسة: –

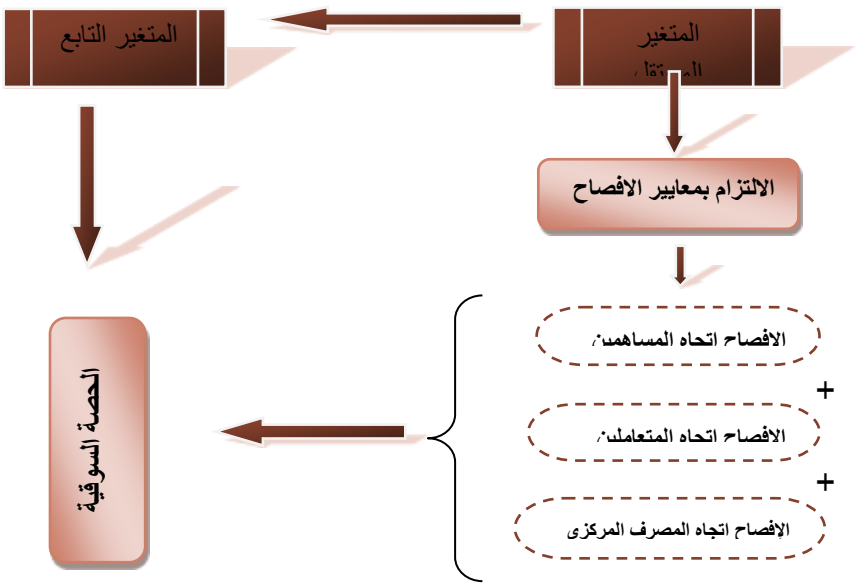

اعداد: الباحثين

1–7حدود الدراسة: –

1-7-1-الحدود المكانية: انحصرت الحدود المكانية للدراسة في نطاق تواجد المستجوبين المستهدفين والمتمثل في العاملين بالإدارة العامة لمصرف الوحدة.

1-7-2-الحدود الزمانية: تمثلت الحدود الزمانية للدراسة في الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة خلال العام 2020م.

1–8 مجتمع وعينة الدراسة: –

تمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة بالإدارة العامة لمصرف الوحدة ونظرا لعدم التمكن من الحصول على العدد الإجمالي والقيام بالمسح الشامل للمفردات فقد تقرر اخذ عينة طبقية عشوائية غير تناسبية لتمثل مجتمع الدراسة.

1–9–الدراسات السابقة: –

1–9–1– دراسة التائب وآخرون (2019)، بعنوان مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي وبيان تأثر الأداء المصرفي بتطبيق آليات الدليل (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت)، وهدفت هذه الدراسة لمتابعة تنفيذ دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي من قبل المصارف المعنية ، وكذلك التعرف على مستوى الالتزام بتطبيق دليل الحوكمة ومدى مساهمته في عملية الرفع من كفاءة العمل المصرفي ، وقد توصلت الدراسة إلى التزام المصارف التجارية بتطبيق ما قد ورد في دليل الحوكمة من معايير ، فيما عدا البنود المتعلقة بالبيئة الرقابية ، فلم يكن مستوى الالتزام فيها بالشكل المطلوب ، وخلصت النتائج أيضا إلى أن الالتزام بتطبيق آليات الدليل له أثر ايجابي على كفاءة أداء العمل المصرفي .

1–9–2– دراسة الحصادي وآخرون (2019)، بعنوان أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على مؤشرات الربحية (دراسة حالة: المصرف التجاري الوطني _ الادارة العامة)، وهدفت هذه الدراسة إلى مساعدة المصارف الليبية على معرفة أهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة في تحسين أدائها والرفع من كفاءتها ، واظهار الآثار الايجابية المترتبة عن تطبيق الحوكمة ، وكذلك بيان أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على تحسين مؤشرات الربحية ومدى امكانية المصرف من تعظيم الأرباح ، وتم التوصل إلى عدة نتائج أبرزها وجود أهمية لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في دعم أداء النشاط المصرفي ، ومساهمتها في تحقيق معدلات ربحية جيدة ، ووجود أثر معنوي لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية في تحقيق معدلات موجبة لمؤشرات الربحية المستهدفة بالدراسة .

1–9–3– دراسة دريس أميرة (2019)، بعنوان دور الحوكمة البنكية في تعزيز تنافسية البنوك العمومية الجزائرية (دراسة ميدانية) ، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الحوكمة البنكية في تعزيز تنافسية البنوك العمومية الجزائرية ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها وجود التزام من قبل البنوك العمومية الجزائرية بتطبيق معظم المبادئ الحديثة للجنة بازل في مجال الحوكمة البنكية ، كما تبين وجود ارتباط بين تطبيق مبادئ الحوكمة البنكية وتعزيز تنافسية البنوك العمومية الجزائرية من خلال : ربحيتها ، حصتها السوقية ، التكنولوجيا المستخدمة ، مستوى تأهيل الموارد البشرية.

1–9–4– دراسة محمد ومصباح (2017)، بعنوان أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل الأزمات المالية ، وقد هدفت الدراسة لتبيان أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل الأزمات الليبية ، حيث توصلت الدراسة إلى أن مبادئ الحوكمة كان لها أثرا ايجابيا بصفة عامة على أداء المصارف في ظل الأزمة التي يمر بها القطاع المصرفي ،

وأن المبادئ المسؤولة عن هذا الأثر هي تبني المصارف للمعايير الأخلاقية العليا ، ووجود اجراءات لحماية حقوق المساهمين ، أما المبادئ الأخرى فبينت النتائج عدم تأثيرها.

1-9-5- **دراسة عبدالرحمن (2016)، بعنوان** اسهامات معيار الافصاح والشفافية للحوكمة وأثرها على أداء المؤسسات ، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الافصاح المحاسبي في المصارف العراقية على اعتبارها واحدة من أهم معايير الحوكمة المطبق لديها وبيان اثرها على ادائها، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات منها ان تطبيق مفهوم الحوكمة في المؤسسات المصرفية يستند على مجموعة المبادئ والقواعد والتي من ضمنها الافصاح والشفافية وكذلك وجود اثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحوكمة للإفصاح عن البيانات المالية في المؤسسات المصرفية وبين أداء هذه المؤسسات.

1-9-6- **دراسة الجهاني (2012)، بعنوان** مدى توافر متطلبات مبدأ الافصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية ، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافر متطلبات مبدأ الافصاح والشفافية وفق ما تقتضيه حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية من خلال توافر معلومات عن النتائج المالية والتشغيلية وكذلك الاهداف الاستراتيجية ، وهيكل المساهمات والملكية ، ومجلس ادارة المصارف والادارة العليا ، والاطراف ذات العلاقة ، والمخاطر المصرفية في التقارير المالية السنوية ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن هناك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية لها علاقة بتطوير حوكمة الشركات والافصاح المحاسبي وقد تكون المتغيرات نفسها في الاقتصاد الليبي ، وكذلك هناك مجموعة من الابعاد المحاسبية والتي تلعب دور نظم حوكمة الشركات وتشكل مدخلات مبدأ الافصاح والشفافية ، كما أن القوانين والتشريعات الليبية تحمل في طياتها جزءا من مبدأ الافصاح والشفافية عن حوكمة الشركات وظهرت واضحة في التشريعات المستحدثة الخاصة بحوكمة الشركات الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

1-9-7- (التعليق على الدراسات السابقة):-

من خلال عرض الدراسات السابقة اتضح ان جزءًا منها تناول اثر مستويات الالتزام بتطبيق آليات الحوكمة على الأداء العام للمصارف التجارية، وتناول البعض الاخر من الدراسات دور الالتزام بمعايير الحوكمة المصرفية على تنافسية المصارف التجارية وكذلك مؤشرات ربحيتها، وأيضا هناك من الدراسات استعرضت مدى توافر عنصر الإفصاح والعمل به داخل المصارف التجارية واثر ذلك على أدائها, وتميزت دراستنا الحالية عن غيرها من الدراسات السابقة في كونها تناولت اثر مستوى الالتزام بتطبيق معيار الإفصاح وفقاً لآليات الحوكمة المصرفية على الحصة السوقية للمصارف التجارية أي انها اختصت فقط بالتركيز على دراسة معيار الإفصاح بفقراته التفصيلية وذلك من جملة المعايير الأخرى التي تضمنها دليل الحوكمة المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وذلك من خلال البحث في مستوى الالتزام ببنود هذا المعيار واثره على الحصة السوقية والتي تم ايضا تحديد مستوى توافر عناصرها بالمصرف عينة الدراسة، إضافة على ذلك لربما وعلى حسب علم الباحثين قد تكون هذه الدراسة هي اولى الدراسات في البيئة الليبية والتي تناولت علاقة و اثر هذه المتغيرات فيما بينها.

2–المبحث الثاني (الإطار النظري للدراسة)

2–1–مفهوم حوكمة المؤسسات: –

لفظ الحوكمة هو ترجمة للمصطلح الانجليزي (Governance)، وقد توصل مجمع اللغة العربية بعد عدة محاولات لتعريب هذا المصطلح إلى استخدام مصطلحات أخرى تعبر عن هذه الكلمة مثل: –الادارة الرشيدة، الحاكمية، الحوكمة، الحكم الراشد، الحكم الصالح أو الجيد، لذا يطلق على مصطلح Corporate governance بحوكمة الشركات. (ابو عظم وزايدي 2009 ص 4).

وقد عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات والتحكم في أعمالها. (رزق 2007 ص 160).

وقد عرف أبو زر (2006) الحوكمة المؤسسية بأنها نظام للإدارة والرقابة يقوم على وضع هيكل وإطار لتوزيع الواجبات والمسؤوليات بين المشاركين في الشركة (مجلس الادارة، والمديرين، والمساهمين، وغيرهم من المعنيين) والقواعد والاجراءات لاتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون المنظمة، وبهذا الاجراء فإن الحوكمة المؤسسية تعطي الهيكل الملائم الذي تتمكن المنظمة من خلاله وضع أهدافها والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف وتعمل على مراقبة الأداء. (أبوزر 2006).

كما عرفت بأنها الاجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير الاشراف على ادارة المخاطر ومراقبتها، والتأكيد على كفاءة الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم المنظمة من خلال الحوكمة المؤسسية فيها (عبدالعال 2005 ص 68).

وكذلك عرفت الحوكمة بأنها " النظام الذي يتم من خلاله ادارة ورقابة منشآت الأعمال، وتعزيز الشفافية والمساءلة "(الربيعي وأرضي 2013 ص 34).

2–2–مفهوم الحوكمة في القطاع المصرفي: –

إن حوكمة المؤسسات قد نجحت في جذب قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي للمؤسسات والاقتصاد ككل، إلا أنه وعلى الرغم من هذه الأهمية لم يلق مفهوم حوكمة القطاع المصرفي القدر الكافي من الاهتمام في الدراسات الحديثة، ويعد ذلك غريبا في ظل الادراك الواضح لأهمية دور المصارف في إحكام الرقابة على مختلف المؤسسات. (السعيد 2003).

وعرفت حوكمة المصارف بأنها الأسلوب الذي من خلاله يحكم مجلس الادارة والمديرين والادارة العليا أعمال وقضايا ومعاملات المصرف، ويوضح هذا الأسلوب كيف يتم وضع أهداف المصرف، عمليات المصرف اليومية والأساسية، الوفاء بالالتزامات التي قطعت للمساهمين، حماية مصالح المودعين (هاني 2017 ص 203).

وأوضح صيام (2009) ان حوكمة القطاع المصرفي تعكس مراقبة الأداء من قبل مجلس الادارة والادارة العليا للمصرف وحماية حقوق حملة الأسهم وأصحاب الودائع على اختلاف أنواعها وعلاقتهم مع الاطراف ذات الصلة ولكن ضمن اطار تنظيمي محدد وهيئات رقابية معينة ، ومن بين الركائز الرئيسة الأساسية للحوكمة هناك فئتين ، أولهما المتعاملين الداخليين وهم حملة الأسهم ومجلس الادارة والادارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون ، وثانيهما المتعاملين الخارجيين ، ويقصد بهم المودعين ، ناهيك عن الاطار القانوني التنظيمي والرقابي ، أما الركائز الأساسية التي لابد من توافرها حتى يكتمل احكام الرقابة الفعالة على أداء المصارف فتتمثل في الشفافية وتوافر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب. (صيام 2009).

وعلى الرغم من عدم وجود تعريف موحد عالميا للحوكمة، فمن الواضح أن مبدأ الحوكمة هو التحكم بكافة العلاقات السلوكية للمؤسسة والمتعاملين معها، ومنه حوكمة المصارف هي الطريقة التي تدار بها أعمال المصرف بما في ذلك وضع الأهداف المؤسسية، وادارة المخاطر، وايجاد ترابط وتناسق بين الأنشطة والسلوكيات المؤسسية من جهة وتوقع أن تعمل الادارة بأسلوب آمن وسليم من جهة أخرى. (حماد 2007 ص 438).

وبصفة عامة، يمكننا القول أن حوكمة المصارف هي " النظام الذي تتم بموجبه ادارة المصارف ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو بالتالي، النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس أموال المساهمين والمستثمرين المؤسسين ". (تشاركهام 2005 ص 9).

2-3-أهمية الحوكمة في المؤسسات المصرفية: -

تحقق الحوكمة العديد من المزايا المرتبطة بالأداء المصرفي والمحافظة على أمواله وموجوداته، مما يعزز فيه الاستقرار المالي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، ومن أهم هذه المزايا ما يلي: -

*تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والاداري التي تواجهها المصارف ومن ثم الدول.

*رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية للدولة.

*جذب الاستثمارات الاجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية وضمان تدفق الأموال المحلية والدولية.

*الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية، مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها في اتخاذ القرار.

*حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا من المستثمرين الصغار أو من المستثمرين الكبار وسواء كانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائدهم، مع مراعاة مصالح المجتمع.

*ضمان وجود هياكل ادارية يمكن معها محاسبة ادارة المصارف أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة عن المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.

*تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.

*تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف العاملة بالاقتصاد، ولمنع حدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية والعالمية.

*الحصول على مجلس ادارة قوي، يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة المصرف في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية. (نسمان 2009 ص 20-21).

2-4-أهداف الحوكمة المصرفية: -

ان تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنوك يساعد على تحقيق جملة من الأهداف من أهمها ما يلي: -

*تحسين الكفاءة الاقتصادية للبنوك وضمان تطبيق مبدأ الفصل بين الملكية والادارة.

*تحديد الهيكل اللازم ومختلف الوسائل والطرق المتبعة لتحقيق أهداف البنك.

*توزيع مسؤولية الرقابة لكل من مجلس الادارة والمساهمين الذين تمثلهم الجمعية العامة للبنك وذلك من أجل ضمان المتابعة الجيدة لكافة التعديلات التي تطرأ على القوانين المسيرة لشؤون البنك.

*الفصل والتمييز بين مهام ومسؤوليات كل من المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الادارة.

*تقييم أداء الادارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

*توفير لكل من المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين الامكانية للمشاركة في الرقابة على أداء البنك.

*تجنب والتقليل من حدوث مشاكل محاسبية ومالية الأمر الذي يساعد على منع تعرض البنك لازمات والمحافظة على استقرار نشاطه مما يساعد على تحقيق الاستقرار والتنمية في الاقتصاد ككل. (نسمان 2009 ص 20).

2-5-الحصة السوقية: -

الحصة السوقية أداة تقيس التميز بين جميع الوحدات الاقتصادية سواء الرابحة منها والخاسرة، واستنادا على ذلك فإن الشركات في مختلف قطاعاتها تسعى ضمن بيئة تنافسية حادة لاقتناص الفرص والحلول على أكبر قدر ممكن من العملاء والمتمثلة في حصتها السوقية (عريقات 2014). ومفهوم الحصة السوقية متصل بمفهوم السوق، الذي عرفه الاقتصاديون بأنه عملية يتم فيها التقاء تفاعلات قوى العرض مع قوى الطلب للخدمات أو السلع أو رؤوس الأموال لقطاع معين ومحدد ويتحدد من خلاله سعر ما يتم عرضه، والكميات المعروضة وكذلك الكميات المطلوبة.

فالحصة السوقية هي عملية تقوم من خلالها المنشأة من بيع منتج أو خدمة، ويعبر عنها بنسبة مئوية لمجموع المبيعات في القطاع التي تعمل فيه المنشأة وتنتمي إليه (الديوه جي، 2001، ص 180).

كما يمكن تعريف الحصة السوقية على أنها مقياس يميز بين الرابح والخاسر في السوق ويتمثل بنصيب المنشأة من المبيعات في السوق بالمقارنة مع المنشآت الأخرى ذات الهدف المشابه (شلاش وآخرون 2011).

ولأن البنوك التجارية تمثل قطاع مهم من القطاعات العاملة في شتى البلدان ، وأنها تسعى في طبيعة الحال لتحقيق ربحيتها في الوصول إلى حصة سوقية كبيرة تضمن لها استمراريتها فقد عرف كل من Ben Naceur and Goaied ، 2001 ، p318 كما ورد في (حداد 2010) الحصة السوقية للبنك بأنها " نسبة أصول أو ودائع أو تسهيلات البنك خلال سنة معينة ، إلى مجموع أصول أو ودائع أو تسهيلات جميع البنوك خلال السنة نفسها "، في حين يراها آخرون بأنها نسبة مئوية من استحواذ البنك على حصة معينة من عمليات الأسواق العاملة فيها ، وبأقل التكاليف الممكنة والمخاطر لما لهذه النسبة من أهمية كبيرة في تعزيز التنافسية ورفع أداء البنك وتحقيق الارباح وذلك من خلال احتساب الودائع مقابل التسهيلات وقد تتمثل هذه الحصة أيضا في حجم التوسع الجغرافي للبنك مقارنة بنظرائه من البنوك او حجم المدخرات الموجهة نحو الاستثمار داخل السوق.

2-6-الافصاح: -

ينبغي على إطار حوكمة المؤسسات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالمؤسسة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة المؤسسات.

ويعتبر وجود نظام افصاح قوي يعمل على تعزيز الشفافية الفعلية أحد الملامح الأساسية للإشراف على المؤسسات القائمة على أساس السوق، والذي يعتبر أمرا رئيسيا لقدرة المساهمين على ممارسة حقوق ملكياتهم على أسس مدروسة، ويساعد الافصاح القوي أيضا على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على ثقة المستثمرين في الأسواق. (حبوش 2007 ص 44-45).

ويعرف الافصاح بأنه اتباع سياسة الوضوح الكامل واظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الاطراف المهتمة بالمشروع، ويعد الافصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية وهذا يعني أن تشمل القوائم المالية الملاحظات والمعلومات الاضافية المرفقة بها، كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع (حماد 2000 ص 53).

وينبغي أن يتضمن الافصاح النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة وأهدافها وكذلك المعلومات الغير مالية وأيضا الملكيات الكبرى للأسهم بما في ذلك المستفيدين من الملكية وحقوق التصويت، كما يتضمن أيضا آليات مكافأة أعضاء مجلس الادارة وباقي المسؤولين وكذلك المعلومات المتعلقة بأعضاء مجلس الادارة بما في ذلك خبراتهم ومؤهلاتهم وطرق اختيارهم وتحديد سياسات التعامل مع الاطراف ذات العلاقة وكذلك تحديد طرق ادارة المخاطر.

3–المبحث الثالث (الجانب العملي للدراسة)

3–1–مجتمع وعينة الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة بالإدارة العامة لمصرف الوحدة ونظرا لعدم التمكن من الحصول على العدد الإجمالي والقيام بالمسح الشامل للمفردات فقد تقرر اخذ عينة طبقية عشوائية غير تناسبية لتمثل مجتمع الدراسة حيث تم توزيع استمارات الاستبيان على مدراء الادارات ورؤساء الأقسام والوحدات العاملين بهذه الإدارة وكانت نتائج التوزيع كالآتي: –

جدول (1) توزيع استمارة الاستبيان

البيان	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة	36	%100
الاستمارات المستلمة	32	%89
الاستمارات لم يتم استلامها	4	%11
الاستمارات الغير صالحة لتحليل	0	0
الاستمارات الخاضعة للتحليل	32	%89

ويبين الجدول أعلاه توزيع الاستمارة على عدد من مدراء الادارات ورؤساء الأقسام والوحدات حيث كان عدد الاستبيان الموزع (36) والاستمارات التي تم تحليلها أو الصالحة للتحليل (32) استمارة وبنسبة 89%.

3-2 أداة جمع البيانات (الاستبيان):

تضمنت استبانة الدراسة جزئين رئيسيين هما الجزء الأول, وهو المتعلق بخصائص عينة الدراسة "المعلومات الشخصية لأفراد العينة" وقد

المتوسط المرجح	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5 -4.20
اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
مستوى الممارسة	ضعيف جدًا	ضعيف	متوسط	مرتفع	مرتفع جدًا

تألف هذا الجزء من عدد (3) أسئلة لكل منها عدد من الإجابات الاختيارية, أما الجزء الثاني من الاستبانة فقد تمثل في البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة حيث احتوى على محورين ,حيث تكون المحور الأول من (3) ابعاد تمثل في مجملها العبارات الاستفهامية والتي من خلالها يتحدد مستوى التزام المصرف عينة الدراسة بتطبيق معايير الإفصاح وفق دليل الحوكمة المصرفي و تألف كل بعد من (7) عبارات ويتكون المحور الثاني من (7) فقرات تهدف لمعرفة وتحديد الوضع الراهن لمستوى الحصة السوقية التي تظهر موقع المصرف بالسوق مقارنة بالمصارف التجارية الأخرى ولغرض قياس واختبار متغيرات الدراسة تم اللجوء إلى استخدام مقياس ليكرث الخماسي في قياس هذه الفقرات على النحو التالي:

جدول رقم (2) درجات بدائل الإجابة على فقرات الاستبيان

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

حيث كان الوسط الحسابي الفرضي (لأداة القياس) هو (3)، وتم استخراجه عن طريق المعادلة الرياضية التالية (1+2+3+4+5)/5=3، وتم تصنيف إجابات العينة من خلال الوسط المرجح لقيم المقياس وذلك من خلال الاعتماد على معادلة طول الفترة ($\frac{5-1}{5} = 0.80$) ويوضح الجدول رقم (3) فترات اتجاه آراء العينة: -

3-3-المعالجة الإحصائية: –

لتحقيق اهداف الدراسة تم تحليل المعلومات المتجمعة والمتحصل عليها من العينة المشاركة عن طريق استخدام الطرق الإحصائية المناسبة والتي تفي بالغرض والمتمثلة في برنامج الحزم الإحصائية (spss) و من خلال ذلك تم الاحتكام لمقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت و المتمثلة في التكرارات و المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري بهدف تحديد اتجاهات أفراد العينة حول كل فقرة و كما تم أيضا استخدام الاختبارات الاستدلالية والمتمثلة في اختبار(T) للعينة الواحدة (t-test-one sample) و الانحدار الخطي البسيط (Simple regression analysis) وذلك لغرض اختبار فرضيات الدراسة ومن ثم استخلاص النتائج وتقديم توصيات بالخصوص واستخدم أيضا مقياس معامل (ألفا كرونباخ) لمعرفة واظهار مستوى ثبات العينة وصدق أداة الدراسة.

3-4-وصف توزيع خصائص العينة:

يوضح الجدول أدناه وصف لتوزيع خصائص الأفراد المجيبين على فقرات نموذج الاستبيان وتبين ان ما نسبته 50% من عينة الدراسة يشغلون وظيفة مدير ادارة بواقع 16 فردا من افراد العينة، و ان ما نسبته 38% هم من رؤساء الأقسام بالمصرف عينة الدراسة وبواقع 12 فرد من مجموع العينة وباقي الوزن النسبي والمتمثل في ما نسبته 12% هم من رؤساء الوحدات، وكل هذه المؤشرات لربما تزيد من موثوقية ودقة الإجابات المتحصل عليها وتدعم تحقيق اهداف الدراسة كما انها تؤثر بالإيجاب على صحة واعتمادية النتائج.

جدول (4) توزيع خصائص العينة

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية
المسمى الوظيفي	مدير ادارة	16	%50
	رئيس قسم	12	%38
	رئيس وحدة	4	%12
	الإجمالي	**32**	**%100**
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	2	%6
	من 5 إلى 10 سنوات	10	%31
	من 11 إلى 15 سنة	13	%41
	أكثر من 15 سنة	7	%22

	الإجمالي	**32**	**%100**
المؤهل العلمي	بكالوريوس	22	%69
	ماجستير	7	%22
	دكتوراه	3	%9
	الإجمالي	**32**	**%100**

كما يوضح الجدول رقم (4) توزيع عينة البحث حسب سنوات الخبرة حيث كانت الإجابة مختلفة من مستوى إلى أخر وظهرت الخبرة العينة التي تقل عن 5 سنوات بنسبة (0.6%) ومن 5 سنوات إلى 10 سنوات ما نسبته (31%) من مجموع العينة وأما الخبرة التي تتراوح من 11 إلى 15 سنة فكانت بنسبة (41%) ومن لديهم خبرة تعدت 15 سنة هم 7 أفراد وبنسبة (22%) وهذا ويقودنا بان نستخلص بان مستوى الخبرة المرتفع والمتوفر لدينا بإمكانه ان يكون رافداً قويا لدعم جودة ومصداقية الإجابة حول فقرات الاستبيان.

كما بينت النتائج الموضحة بالجدول اعلاه أن عدد أفراد العينة الذين يحملون مؤهل البكالوريوس هم 22 وبنسبة (69%) من أفراد العينة وحملة مؤهل الماجستير 7 افراد وبنسبة مئوية (22%) وان حملة الدكتوراه 3 افراد مما يشير إجمالاً ويؤكد بان أفراد العينة قادرين على فهم التساؤلات الواردة بالاستبيان، ويمكنهم أيضا الإجابة عليها بوضوح مم يخدم موثوقية المعلومات والنتائج المتحصل عليها وتحقيق غرض واهداف الدراسة عامةً.

3-5-ثبات وصدق أداة الدراسة: –

لاختبار دقة وثبات القياس ومدى الاعتمادية، فقد تم اختبار ثبات الاستبيان عن طريق إخضاع فقراته لاختبار قوة الثبات "معامل ألفا كرونباخ" وكانت نتائج الاختبار كما هو موضح بالجدول ادناه.

الجدول (5) يوضح نتائج الفا كرونباخ للتأكد من ثبات فقرات الاستبيان وصدقها

	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	قيمة الصدق
ابعاد المحور الأول	الإفصاح اتجاه المساهمين	7	0.751	0.866
	الإفصاح اتجاه المتعاملين والجمهور	7	0.874	0.934

الإفصاح اتجاه المصرف المركزي	7	0.681	0.825
اجمالي المحور الأول	21	0.832	0.912
المحور الثاني	7	0.793	0.890
إجمالي المحاور	28	0.710	0.842

يتبن من الجدول أعلاه (5) أن قيمة ألفا كرونباخ الإجمالية الممثلة لمحور الدراسة الاول قد بلغت (83%) وبدرجة صدق وصلت الى (91%) وبالنسبة الى المحور الثاني فقد بلغ معامل الثبات (79%) وبدرجة صدق بلغت (89%) هذا وقد بلغ معامل الثبات لإجمالي المحورين ما نسبته (71%) وبنسبة صدق درجتها (84%) وبالنظر الى كل هذه النسب المتحققة يتبن انها قد تجاوزت (60%) وبالتالي تعتبر جميع النسب مقبولة وتدل على ثبات العينة لتكون مناسبة لتحقيق أهداف البحث ويعزز ذلك ارتفاع نسب صدق الأداة، كما يوضح الجدول أنه يوجد اتساق داخلي فيما بين الفقرات المكونة لكل محور من محاور الاستبيان وذلك من خلال الدرجات الثبات والصدق المتحققة لكل محور مما يؤكد اعتمادية وصلاحية أداة القياس.

3-6-تحليل نتائج الدراسة ومناقشة التساؤلات: -

توضح الجداول (6)، (7)، (8) على التوالي بنود الابعاد الثلاثة المكونة للمحور الأول للدراسة وتبين الجداول مؤشرات ونتائج أراء العينة التي من شأنها ان تساعد في مناقشة تساؤل الدراسة الاول والذي يتساءل حول مدى التزام المصرف موضع الدراسة بتطبيق معايير الإفصاح وفق ما جاء به دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي وتم توضيح ذلك من خلال التكرارات والنسبة المئوية لاتجاهات العينة حول كل فقرة وتظهر الجداول أيضا الوسط الحسابي وكذلك الانحراف المعياري ومستوى الممارسة لكل فقرة وايضا اجمالي المؤشرات.

المحور الأول: مستوى الالتزام بمعايير الإفصاح وفق دليل الحوكمة.

أولا-الإفصاح اتجاه المساهمين: -

جدول (6) يوضح مستوى الالتزام بمعايير الإفصاح اتجاه المساهمين

ومن خلال استعراض الجدول (6) يتضح الاتي: -

1 -يلاحظ من مؤشرات الفقرة الأولى أن غالبية إجابات أفراد العينة قد وقعت ما بين موافق وموافق بشدة وبعدد (23)

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
1-يقوم المصرف سنويا بعرض تقرير على المساهمين يتضمن تفصيلا للنتائج التشغيلية والبيانات المالية النهائية المدققة للمصرف.	12	37.5	11	34.4	7	21.9	2	6.3	–	–	4.031	0.932	مرتفع
2-يعرض على المساهمين أبرز عناصر الخطة الاستراتيجية للمصرف واهم السياسات المستقبلية المستهدفة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة.	10	31.3	14	43.8	5	15.6	3	9.4	–	–	3.968	0.933	مرتفع
3-يقوم مجلس إدارة المصرف باستعراض هيكل المساهمات الرئيسية في المصرف وكذلك طبيعة الجهات الداخلة في الملكية ونسب مساهمتها.	14	43.8	10	31.3	8	25.0	–	–	–	–	4.187	0.820	مرتفع
4-يلتزم مجلس إدارة المصرف بالإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة وكذلك الإدارة العليا والمتضمنة للمعلومات الشخصية لكل عضو وآلية الترشيح ونظام المزايا والمكافآت.	15	46.9	16	50.0	1	3.1	–	–	–	–	4.437	0.564	مرتفع جدا
5-يلتزم مجلس إدارة المصرف بعرض تقرير على المساهمين يشمل ممارسات الحوكمة وخاصة فيما يتعلق بسياسات وإجراءات الحوكمة المتبعة لدية.	13	40.6	12	37.5	6	18.8	1	3.1	–	–	4.156	0.846	مرتفع
6-يقوم المصرف بالإفصاح عن السياسات المعتمدة في حالات التضارب في المصالح لدى المصرف وكذلك فيما يتعلق بجميع العمليات الأخرى مع الأطراف ذات العلاقة.	14	43.8	13	40.6	4	12.5	1	3.1	–	–	4.250	0.803	مرتفع جدا
7-يلتزم المصرف بالإفصاح عن السياسات المعتمدة اتجاه الموارد البشرية من حيث التحسين والتدريب والتطوير ومعدلات الدوران وأيضا المنافع المقدمة	13	40.6	14	43.8	4	12.5	1	3.1	–	–	4.218	0.792	مرتفع جدا
المتوسط الكلي											4.178	0.812	مرتفع

من أصل (32) تكرار بنسبة مجموعها (71.9%) وجاءت لتأكد قيام المصرف محل الدراسة سنويا بعرض تقرير على المساهمين يتضمن تفصيلا للنتائج التشغيلية والنتائج المالية الأخرى، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.031) وبانحراف معياري (0.932) ليعكس بذلك تركيز إجابات العينة حول متوسطها وعدم تشتتها وظهرت الممارسة لهذه الفقرة بمستوى مرتفع.

2-يلاحظ أن (75 %) من إجابات مفردات العينة تركزت ما بين موافق وموافق بشدة لتأكد بأن المصرف يعرض على المساهمين أبرز عناصر الخطة الاستراتيجية للمصرف واهم السياسات المستقبلية المستهدفة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (3.968) وبانحراف معياري (0.933) وبمستوى مرتفع من الممارسة.

3-فيما يتعلق بالفقرة الثالثة فإن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.187) وبانحراف معياري (0.820)، حيث وقعت ما نسبته (75%) من هذه الإجابات ما بين موافق وموافق بشدة ليدل على قيام مجلس إدارة المصرف باستعراض هيكل المساهمات الرئيسية في المصرف وكذلك طبيعة الجهات الداخلة في الملكية ونسب مساهمتها وكان مستوى الممارسة مرتفعا لهذا البند.

4-يلاحظ أن (96.9 %) من إجابات مفردات العينة تركزت ما بين موافق وموافق بشدة لتأكيد التزام مجلس إدارة المصرف اتجاه المساهمين بالإفصاح عن جميع المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة وكذلك الإدارة العليا والمتضمنة للمعلومات الشخصية لكل عضو وآلية الترشيح ونظام المزايا والمكافآت، وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (4.437) وبانحراف معياري (0.564) وبمستوى مرتفع جدًا من الممارسة.

5-يلاحظ من مؤشرات الفقرة الخامسة أن (78%) من إجابات مفردات العينة تركزت بين موافق وموافق بشدة وبنسبة (18.8%) محايد لتؤكد في المجمل التزام مجلس إدارة المصرف بعرض تقرير على المساهمين يشمل ممارسات الحكومة وخاصة فيما يتعلق بسياسات وإجراءات الحكومة المتبعة لديه، وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (4.156) وبانحراف معياري (0.846) وبمستوى مرتفع من الممارسة.

6-اتضح ان المتوسط الحسابي للفقرة السادسة يساوي (4.250) وبانحراف معياري (0.803) حيث وقع ما نسبته (84.4%) من هذه الإجابات ما بين موافق وموافق بشدة ليعكس بذلك قيام المصرف بالإفصاح للمساهمين عن السياسات المعتمدة في حالات التضارب في المصالح لدى المصرف وكذلك فيما يتعلق بجميع العمليات الأخرى مع الأطراف ذات العلاقة وذلك بمستوى مرتفع جدًا.

7-أما الفقرة السابعة فقد تناولت التزام المصرف بالإفصاح عن السياسات المعتمدة اتجاه الموارد البشرية من حيث التحسين والتدريب والتطوير ومعدلات الدوران وأيضا المنافع المقدمة، حيث كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.218) وبانحراف معياري (0.792) والأغلبية كانت موافقون وموافقون بشدة وبنسبة (84.4%) ليتأكد التزام العينة المبحوثة بهذا البند وبشكل مرتفع جدًا.

ثانيا–الإفصاح اتجاه المتعاملين والجمهور: –

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
1–يعرض المصرف تقارير تتضمن البيانات المالية السنوية المدققة للمصرف والإيضاحات والمعلومات المتممة لهذه البيانات.	3	9.4	17	53.1	9	28.1	3	9.4	–	–	3.625	0.793	متوسط
2–يفصح المصرف عن كيفية بنية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وكذلك فيما يتعلق ببنية الإدارة العليا من حيث مسؤولياتها والخبرات والمؤهلات المطلوبة.	2	6.3	14	43.8	9	28.1	7	21.9	–	–	3.343	0.901	متوسط
3–يلتزم المصرف بالإفصاح عن بنية المساهمين في المصرف وكيفية تمثيلهم للمصرف.	3	9.4	21	65.6	6	18.8	2	6.3	–	–	3.781	0.706	مرتفع
4–يلتزم المصرف بعرض والإفصاح عن السياسات المتبعة لإدارة المخاطر وشكل المخاطر التي تحيط عمل المصرف.	3	9.4	16	50.0	5	15.6	8	25.0	–	–	3.437	0.981	مرتفع
5–يلتزم المصرف بنشر ميثاق الأخلاقيات والمعايير الأخلاقية المتبعة والممارسات الخاصة بالحكومة مثل دليل الحوكمة.	–	–	16	50.0	10	31.3	6	18.8	–	–	3.312	0.780	متوسط
6–يقوم المصرف بالإفصاح عن السياسات المعتمدة في حالات التضارب في المصالح لدى المصرف وطرق معالجتها، وكذلك فيما يتعلق بجميع العمليات الأخرى مع الأطراف ذات العلاقة.	–	–	14	43.8	7	21.9	10	31.3	1	3.1	3.062	0.948	متوسط
7–يلتزم المصرف بنشر السياسات والإجراءات المتعلقة بمنح التبرعات والمساهمة في الأنشطة الخيرية.	–	–	14	43.8	7	21.9	11	34.4	–	–	3.093	0.892	متوسط
المتوسط الكلي											3.379	0.857	متوسط

جدول (7) يوضح مستوى الالتزام بمعايير الإفصاح اتجاه المتعاملين والجمهور

ومن خلال استعراض الجدول (7) يتضح الاتي: –

1 –يلاحظ من مؤشرات الفقرة الأولى أن عدد إجابات أفراد العينة التي وقعت ما بين موافق وموافق بشدة (20) من أصل (32) تكرار وبنسبة مجموعها (62.5%)، وعدد (9) محايد أي ما نسبته (28.1%) لتؤكد في المجمل قيام المصرف وبمستوى متوسط بعرض تقارير تتضمن البيانات المالية السنوية المدققة للمصرف والإيضاحات والمعلومات المتممة لهذه البيانات، والهامة للجمهور، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.625) وبانحراف معياري (0.793).

2–أما فيما يتعلق بالفقرة الثانية والتي تناولت افصاح المصرف للجمهور عن كيفية بنية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وكذلك فيما يتعلق ببنية الإدارة العليا من حيث مسؤولياتها والخبرات والمؤهلات المطلوبة فقد تباينت إجابات عينة الدراسة حول ذلك وبلغت الإجابات المحايدة (9) إجابات وبنسبة (28.1%) وما نسبته (21.9%) غير موافق وباقي الوزن النسبي في خانتي الموافق والموافق بشدة وكان مستوى الالتزام لهذه الفقرة متوسطا وبمتوسط حسابي بلغ (3.343) وبانحراف معياري (0.901).

3–فيما يتعلق بالفقرة الثالثة فإن متوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.781) وبانحراف معياري (0.706)، حيث وقعت ما نسبته (75%) من هذه الإجابات ما بين موافق وموافق بشدة ليتأكد التزام المصرف تجاه الجمهور بالإفصاح عن بنية المساهمين في المصرف وكيفية تمثيلهم للمصرف، وكان مستوى الالتزام مرتفع.

4–أما فيما يتعلق بالفقرة الرابعة والتي تناولت التزام المصرف تجاه الجمهور بعرض والإفصاح عن السياسات المتبعة لإدارة المخاطر وشكل المخاطر التي تحيط عمل المصرف فقد تباينت إجابات عينة الدراسة حول ذلك وبلغت الإجابات المحايدة (5) إجابات وبنسبة (15.6%)، وبلغت اجابات غير موافق (8) وبنسبة (25.0%) وباقي الوزن النسبي في خانتي الموافق والموافق بشدة وكان مستوى الالتزام لهذه الفقرة مرتفعًا وبمتوسط حسابي بلغ (3.437) وبانحراف معياري (0.981)

5–يلاحظ من مؤشرات الفقرة الخامسة أن (50%) من إجابات مفردات العينة كانت موافق ونسبة (31.3%) محايد ونسبة (18.8%) غير موافق، وفي المجمل كان هناك التزام متوسط للمصرف اتجاه المتعاملين الجمهور فيما يخص نشر ميثاق الأخلاقيات والمعايير الأخلاقية المتبعة والممارسات الخاصة بالحكومة مثل دليل الحكومة، وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (3.312) وبانحراف معياري (0.780).

6–اتضح ان المتوسط الحسابي للفقرة السادسة يساوي (3.062) وبانحراف معياري (0.948) حيث كانت ما نسبته (21.9%) من هذه الإجابات محايد وكانت (10) اجابات غير موافق من أصل (32)، وما نسبته (43.8%) كانت الموافق، وبذلك يكون مستوى الالتزام متوسطًا وذلك فيما يخص قيام المصرف بالإفصاح للجمهور عن السياسات المعتمدة في حالات التضارب في المصالح لدى المصرف وطرق معالجتها، وكذلك فيما يتعلق بجميع العمليات الأخرى مع الأطراف ذات العلاقة.

7-يلاحظ من مؤشرات الفقرة السابعة أن (43.8%) من إجابات مفردات العينة كانت موافق ونسبة (21.9%) محايد ونسبة (34.4%) غير موافق، وفي المجمل كان هناك التزام متوسط للمصرف اتجاه الجمهور فيما يخص بنشر السياسات والإجراءات المتعلقة بمنح التبرعات والمساهمة في الأنشطة الخيرية، وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (3.093) وبانحراف معياري (0.892).

ثالثا–الإفصاح اتجاه مصرف ليبيا المركزي: –

جدول (8) يوضح مستوى الإفصاح اتجاه مصرف ليبيا المركزي

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
1-يقوم المصرف سنويا بتزويد المصرف المركزي بتقارير وإيضاحات حول هيكلية وخصائص مجلس الإدارة وكذلك اللوائح الداخلية المنظمة لعمله	5	15.6	12	37.5	6	18.8	8	25	1	3.1	3.380	1.228	متوسط
2-يلتزم المصرف بتزويد المصرف المركزي ببيان سنوي يتضمن هيكل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتضمن أيضا كيفية تكوينها واللوائح المنظمة لسير عملها.	12	37.5	14	43.8	4	12.5	2	6.3	–	–	4.125	0.870	مرتفع
3-يقوم المصرف سنويا بتزويد المصرف المركزي بتقارير تحتوي على رسم الهيكل الإداري للمصرف بالإضافة الى البيانات المهنية الخاصة بالمدير العام للمصرف ومدرائه الرئيسيين.	10	31.3	16	50.0	4	12.5	2	6.3	–	–	4.062	0.840	مرتفع
4-يعمل المصرف سنويا على تزويد المصرف المركزي بالمتغيرات والمستجدات التي تحدث خلال السنة وشرح الأسباب التي أدت الى هذه التغيرات.	10	31.3	16	50.0	3	9.4	3	9.4	–	–	4.031	0.897	مرتفع
5-يلتزم المصرف بتزويد المصرف المركزي بنسخة من كل محضر لاجتماع مجلس الإدارة خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره.	5	15.6	12	37.5	6	18.8	8	25.0	1	3.1	3.375	1.128	متوسط
6-يلتزم المصرف بتزويد المصرف المركزي بنسخة من التقرير السنوي الذي تقوم بإعداده كل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه الى مجلس الإدارة.	17	53.1	15	46.9	–	–	–	–	–	–	4.531	0.507	مرتفع جدا

7-يقوم المصرف بتزويد المصرف المركزي بنسخة عن كل تقرير سنوي يقدم للعاملين ونسخة عن كل تقرير او معلومات يتم توفيرها للمتعاملين ولسائر الجمهور وذلك خلال خمسة أيام من تقديم او طرح هذه التقارير.	ت	5	%	15.6	ت	12	%	37.5	ت	6	%	18.8	ت	8	%	25.0	ت	1	%	3.1	3.375	1.128	متوسط
المتوسط الكلي																					3.839	0.928	مرتفع
القيم الاجمالية المحور الأول																					3.799	0.222	مرتفع

ومن خلال استعراض الجدول (8) يتضح الاتي: –

1 – فيما يتعلق بالفقرة الاولى والتي تناولت مدى قيام المصرف سنويا بتزويد المصرف المركزي بتقارير وإيضاحات حول هيكلية وخصائص مجلس الإدارة وكذلك اللوائح الداخلية المنظمة لعمله، فقد تباينت إجابات عينة الدراسة حول ذلك و بلغت الإجابات المحايدة (6) إجابات وبنسبة (18.8%) وما نسبته (25%) غير موافق وباقي الوزن النسبي في خانتي الموافق والموافق بشدة وبذلك فإن مستوى الالتزام لهذه الفقرة متوسطا و بمتوسط حسابي بلغ (3.375) و بانحراف معياري (1.128).

2-يلاحظ أن (81.3 %) من إجابات مفردات العينة تركزت ما بين موافق وموافق بشدة لتأكيد التزام المصرف بتزويد المصرف المركزي ببيان سنوي يتضمن هيكل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ويتضمن أيضا كيفية تكوينها واللوائح المنظمة لسير عملها، وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (4.125) وبانحراف معياري (0.870) وظهرت الممارسة لهذه الفقرة بمستوى مرتفع.

3-فيما يتعلق بالفقرة الثالثة فإن متوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.062) وبانحراف معياري (0.840)، حيث وقعت ما نسبته (81.3%) من هذه الإجابات ما بين موافق وموافق بشدة لتأكيد قيام المصرف سنويا وبمستوى مرتفع بتزويد المصرف المركزي بتقارير تحتوي على رسم الهيكل الإداري للمصرف بالإضافة الى البيانات المهنية الخاصة بالمدير العام للمصرف ومدرائه الرئيسيين.

4-يلاحظ أن (81.3 %) من إجابات مفردات العينة تركزت ما بين موافق وموافق بشدة لتأكيد أن المصرف يعمل سنويا على تزويد المصرف المركزي بالمتغيرات والمستجدات التي تحدث خلال السنة وشرح الأسباب التي أدت الى هذه التغيرات، وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (4.031) وبانحراف معياري (0.897) وبمستوى ممارسة مرتفع لهذا البند.

5-أما فيما يتعلق بالفقرة الخامسة والتي تناولت التزام المصرف بتزويد المصرف المركزي بنسخة من كل محضر لاجتماع مجلس الإدارة خلال عشرة أيام من تاريخ صدوره فقد تباينت إجابات عينة الدراسة حول ذلك وبلغت الإجابات المحايدة (6) إجابات وبنسبة (18.8%) وما نسبته (25%) غير موافق وما نسبته (53.1%) في خانتي الموافق والموافق بشدة وبذلك فإن مستوى الالتزام لهذه الفقرة متوسطا وبمتوسط حسابي بلغ (3.375) وبانحراف معياري (1.128).

6-فيما يتعلق بالفقرة السادسة فقد كان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.531) وبانحراف معياري (0.507) حيث وافق جميع أفراد العينة على مضمون هذه الفقرة وأكدوا على التزام المصرف وبمستوى مرتفع جدًا بتزويد المصرف المركزي بنسخة من التقرير السنوي الذي تقوم بإعداده كل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وذلك خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه الى مجلس الإدارة.

7-وفيما يتعلق بالفقرة السابعة والتي تناولت قيام المصرف بتزويد المصرف المركزي بنسخة عن كل تقرير سنوي يقدم للعاملين ونسخة عن كل تقرير او معلومات يتم توفيرها للمتعاملين ولسائر الجمهور وذلك خلال خمسة أيام من تقديم او طرح هذه التقارير، فقد تباينت إجابات عينة الدراسة حول ذلك وبلغت الإجابات المحايدة (6) إجابات وبنسبة (18.8%) وما نسبته (25%) غير موافق وما نسبته (53.1%) في خانتي الموافق والموافق بشدة وبذلك فإن مستوى الالتزام لهذه الفقرة متوسطا وبمتوسط حسابي بلغ (3.375) وبانحراف معياري (1.128).

كما يوضح الجدول رقم (9) البنود المكونة للمحور الثاني للدراسة ويبين الجدول مؤشرات ونتائج أراء العينة التي من شأنها ان تساعد في مناقشة تساؤل الدراسة الثاني والذي يدور حول مدى توافر عناصر الحصة السوقية للمصرف موضع الدراسة.

المحور الثاني: توافر عناصر الحصة السوقية: –

جدول رقم (9) مستوى توافر عناصر الحصة السوقية للمصرف

ومن خلال استعراض الجدول (9) يتضح الاتي: –

الفقرات	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الممارسة
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
1–يستحوذ المصرف على عدد كبير من العملاء بالمقارنة مع المصارف التجارية الأخرى.	12	37.5	17	53.1	2	6.3	1	3.1	–	–	4.250	0.718	مرتفع جدا
2–هناك إقبال وزيادة مستمرة في الطلب على الخدمات التي يقدمها المصرف مقارنة بباقي المصارف	6	18.8	21	65.6	5	15.6	–	–	–	–	4.031	0.594	مرتفع
3–يوجد حاليا توسع أفقي للمصرف يضمن من خلاله تقديم خدمات مصرفية متنوعة لقاعدة كبيرة من المتعاملين	6	18.8	18	56.3	6	18.8	2	6.3	–	–	3.875	0.793	مرتفع
4–هناك إمكانية لزيادة التوسع الأفقي للمصرف وانتشار خدماته وبالتالي كسب حصة أكبر من العملاء والجمهور	4	12.5	15	46.9	4	12.5	9	28.1	–	–	3.437	1.045	مرتفع
5–يحظى المصرف بتقديم حصة كبيرة من إجمالي حجم التعاملات المصرفية الدولية التي تقدمها المصارف التجارية.	11	34.4	11	34.4	7	21.9	3	9.4	–	–	3.937	0.981	مرتفع
6–يتمتع المصرف بزيادة حصته من عملية توجيه المدخرات لاستثمار داخل السوق.	7	21.9	15	46.9	7	21.9	3	9.4	–	–	3.812	0.895	مرتفع
7–مقارنة بالمصارف التجارية الأخرى يتمتع المصرف بوفرة في حجم الموجودات.	13	40.6	15	46.9	2	6.3	2	6.3	–	–	4.218	0.832	مرتفع جدا
المتوسط الكلي											3.937	0.836	مرتفع

1 –يلاحظ من مؤشرات الفقرة الأولى أن الغالبية العظمى من إجابات أفراد العينة قد وقعت ما بين موافق وموافق بشدة وبعدد (29) من أصل (32) تكرار وبنسبة مجموعها (90.6%) وجاءت لتأكد استحواذ المصرف على عدد كبير من العملاء بالمقارنة مع المصارف التجارية الأخرى، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (4.250) وبانحراف معياري (0.718) ليعكس بذلك تركيز إجابات العينة حول متوسطها وعدم تشتتها.

2–يلاحظ أن (84.4%) من إجابات مفردات العينة تركزت ما بين موافق وموافق بشدة لتأكيد أن هناك إقبال وزيادة مستمرة في الطلب على الخدمات التي يقدمها المصرف مقارنة بباقي المصارف وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (4.031) وبانحراف معياري (0.594).

3–فيما يتعلق بالفقرة الثالثة فإن المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.875) وبانحراف معياري (0.793) وتركزت اغلب إجابات أفراد العينة حول هذه الفقرة فيما بين موافق وموافق بشدة وبنسبة (75%) وباقي التكرارات توزعت فيما بين الغير موافق والمحايد.

4–أما فيما يتعلق بالفقرة الرابعة والتي كانت هناك إمكانية لزيادة التوسع الأفقي للمصرف وانتشار خدماته وبالتالي كسب حصة أكبر من العملاء والجمهور فقد تباينت إجابات عينة الدراسة حول ذلك وبلغت الإجابات المحايدة (4) إجابات وبنسبة (12.5%) وما نسبته (28.1%) غير موافق وباقي الوزن النسبي في خانتي الموافق والموافق بشدة ليتأكد بوجود إمكانية للتوسع وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة قد بلغ (3.437) وبانحراف معياري (1.045).

5–يلاحظ من خلال مؤشرات الفقرة الخامسة أن (22) من إجابات مفردات العينة تركزت بين موافق وموافق بشدة، والمحايد كانت (7) والغير موافق (3) كما هو موضح بالجدول وهذا يعكس بأن المصرف يحظى بتقديم حصة كبيرة من إجمالي حجم التعاملات المصرفية الدولية التي تقدمها المصارف التجارية، وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.937) وبانحراف معياري (0.981).

6–يلاحظ من مؤشرات الفقرة السادسة أن (68.8%) من إجابات مفردات العينة كانت ما بين موافق وموافق بشدة ونسبة (21.9%) محايد ونسبة (9.4%)غير موافق، وفي المجمل يتمتع المصرف بزيادة حصته من عملية توجيه المدخرات لاستثمار داخل السوق، وكان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (3.812) وبانحراف معياري (0.895).

7–يلاحظ أن أغلبية إجابات العينة الخاصة بهذه الفقرة قد وقعت ما بين موافق وموافق بشدة وكانت بعدد (28) تكرار من أصل (32) تكرار وبنسبة وصلت الى (87.5%) لتؤكد بذلك تمتع المصرف بوفرة في حجم الموجودات مقارنة بالمصارف التجارية الأخرى، وبلغ المتوسط الحسابي (4.218) لهذه الفقرة وبانحراف معياري (0.832).

ومن خلال المؤشرات الموضحة بالجدول أعلاه يتضح بان المصرف بالمجمل يحظى بحصة سوقية مرتفعة مقارنة بباقي المصارف وذلك من خلال توافر العديد من عناصر المكونة للحصة السوقية والتي من خلال توافرها يمكن لأي مصرف ان يحقق افضلية في بيئة العمل، حيث كان عنصر استحواذ المصرف على عدد كبير من العملاء وكذلك عنصر الوفرة في موجودات المصرف من اهم العناصر الداعمة

لحصة المصرف في السوق حيث ظهر مستوى توافر هذان العنصران مرتفع جدا بينما كان مستوى توافر باقي العناصر مرتفع وذلك حسب اتجاهات اراء العينة المستجوبة.

3-7-اختبار فرضيات الدراسة: -

3-7-1-الفرضية الرئيسية الأولى: -Ho لا يلتزم المصرف قيد الدراسة بتطبيق معيار الإفصاح وفقاً لآليات دليل الحوكمة المصرفية.

الحوكمة المصرفية.

❖ الفرضية الفرعية الأولى-Ho1لا يلتزم المصرف قيد الدراسة بتطبيق بنود الإفصاح والمتعلقة بإبلاغ المساهمين بالوضع المالي للمصرف وهيكليته وأهدافه وسياساته.

الجدول (10) يوضح نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى One-Sample Test

مؤشرات الفرضية الفرعية الأولى (بعد الإفصاح اتجاه المساهمين)	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	24.553	31	.000	1.17857	1.0807	1.2765

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية 0.00 وبالتالي فهو اقل من 0.05 ليتأكد وجود دلالة إحصائية عند هذا المستوى وبمقارنة قيمة (t) المحسوبة والتي تساوي (24.553) نجدها أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (2.040) وذلك عند درجة حرية 31 مما يعني رفض الفرضية الصفرية H01 وقبول الفرضية البديلة والتي تفترض التزام المصرف قيد الدراسة بتطبيق بنود الإفصاح والمتعلقة بإبلاغ المساهمين بالوضع المالي للمصرف وهيكليته وأهدافه وسياساته.

❖ **الفرضية الفرعية الثانية-**Ho2 لا يلتزم المصرف بتطبيق بنود الإفصاح والمتعلقة بالإفصاح عن بياناته المالية ووضعيته الإدارية لجميع المتعاملين وسائر الجمهور.

الجدول (11) يوضح نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية One-Sample Test

مؤشرات الفرضية الفرعية الثانية (بعد الإفصاح اتجاه المتعاملين والجمهور)	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	6.284	31	.000	.37946	.2563	.5026

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية 0.00 وبالتالي فهو اقل من 0.05 ليتأكد وجود دلالة إحصائية عند هذا المستوى وبمقارنة قيمة (t) المحسوبة والتي تساوي (6.284) نجدها أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (2.040) وذلك عند درجة حرية 31 مما يعني رفض الفرضية الصفرية H02 وقبول الفرضية البديلة والتي تفترض التزام المصرف بتطبيق بنود الإفصاح والمتعلقة بالإفصاح عن بياناته المالية ووضعيته الإدارية لجميع المتعاملين وسائر الجمهور.

- الفرضية الفرعية الثالثة-Ho3 لا يلتزم المصرف بتطبيق بنود الإفصاح والمتعلقة بتقديم الإفصاحات والتقارير المطلوبة اتجاه إدارة الرقابة على المصارف والنقد لدى مصرف ليبيا المركزي.

الجدول (12) يوضح نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة One-Sample Test

مؤشرات الفرضية الفرعية الثالثة (بعد الإفصاح اتجاه المتعاملين والجمهور)	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
	9.424	31	.000	.83929	.6577	1.0209

يتضح من الجدول أعلاه أن مستوى المعنوية 0.00 وبالتالي فهو اقل من 0.05 ليتأكد وجود دلالة إحصائية عند هذا المستوى وبمقارنة قيمة (t) المحسوبة والتي تساوي (9.424) نجدها أكبر من قيمة (t) الجدولية والتي تساوي (2.040) وذلك عند درجة حرية 31 مما يعني رفض الفرضية الصفرية H03 وقبول الفرضية البديلة والتي تفترض التزام المصرف بتطبيق بنود الإفصاح والمتعلقة بتقديم الإفصاحات والتقارير المطلوبة اتجاه إدارة الرقابة على المصارف والنقد لدى مصرف ليبيا المركزي

تأسيسا على نتائج اختبار الفرضيات الفرعية الثلاثة والتي أوضحت التزام المصرف عينة الدراسة بتطبيق ابعاد الإفصاح وفق لما جاء به دليل الحوكمة المصرفي، عليه يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى H0 وقبول الفرضية البديلة لها والقائلة بان المصرف قيد الدراسة يلتزم بتطبيق معيار الإفصاح وفقاً لآليات دليل الحوكمة المصرفية

3-7-2-الفرضية الرئيسية الثانية: -Ho لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بتطبيق معيار الإفصاح وفقاً لآليات الحوكمة المصرفية على تعزيز الحصة السوقية للمصرف موضع الدراسة.

الجدول (13) يبن مؤشرات تحليل الانحدار الخطي البسيط لتبيان الأثر بين المتغيرات

المتغير التابع	المتغير المستقل	معامل الارتباط R	معامل التحديد R square	قيمة F	معاملات الانحدار المقدرة B	قيمة T	قيمة الدلالة Sig
الحصة السوقية	الالتزام بمعيار الإفصاح	**0.321**	**0.103**	**3.451**	**0.537**	**1.858**	**0.0073**
	الثابت				**1.897**	**1.724**	**0.0095**

تشير نتائج تحليل الانحدار البسيط والموضحة بالجدول (11) بوجود ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية فيما بين التزام المصرف بتطبيق معيار الإفصاح وفقًا لأليات الحوكمة المصرفية وتعزيز الحصة السوقية للمصرف وذلك وفقًا لمعامل الارتباط والذي بلغ (0.321)، كذلك ظهرت قيمة (**F**) المحسوبة (3.451) لتكون بذلك ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية اقل من (0.05)، كما اشارت ايضا نتائج التحليل بان معامل التحديد قد بلغ (0.103)، وهذا يعني ان معامل التحديد لنموذج ابعاد الالتزام بمعيار الإفصاح حول تعزيز الحصة السوقية للمصرف انما تفسر (10.3%) من التباين في توافر عناصر الحصة السوقية بينما (89.7%) من قيمة التغيرات في مستوى تعزيز توافر الحصة السوقية للمصرف ربما قد تكون نتيجة لأسباب ومتغيرات أخرى، كما بينت النتائج بان قيمة (**β**) لمعامل الانحدار قد بلغت (**0.537**) لتؤكد بذلك وجود اثر ذو دلالة إحصائية لمكونات المتغير المستقل على مكونات المتغير التابع وهذا ما اكدنه ايضًا قيمة (**T**) والتي كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية اقل من (0.05), عليه واستنادًا على كل ما

سبق فأننا **نرفض** الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية للالتزام بتطبيق معيار الإفصاح وفقاً لآليات الحوكمة المصرفية على تعزيز الحصة السوقية للمصرف موضع الدراسة **ونقبل** الفرضية البديلة.

4-المبحث الرابع (النتائج والتوصيات)

4-1-ملخص نتائج الدراسة: -

4-1-1-تستنتج الدراسة من خلال التحليل الاحصائي لاتجاهات اراء العينة بان المستوى العام لالتزام المصرف بتطبيق معيار الإفصاح وفقًا لدليل الحوكمة قد ظهر بمستوى مرتفعًا.

4-1-2-كشفت الدراسة بأن بُعد الالتزام بتطبيق معيار الإفصاح اتجاه المساهمين قد كان في المرتبة الأولى من بين الابعاد الأخرى المكونة للمحور الأول حيث كان مستوى الالتزام لهذا البُعد مرتفعا، كما جاء بُعد الإفصاح اتجاه مصرف ليبيا المركزي في المرتبة الثانية وبمستوى ممارسة مرتفع، بينما تذيل الترتيب بُعد الإفصاح اتجاه المتعاملين والجمهور فقد كان مستوى التطبيق لهذا البُعد متوسطًا.

4-1-3-أوضحت نتائج الدراسة بان المصرف موضع الدراسة يمتلك حصة سوقية مرتفعة مقارنة بباقي المصارف التجارية، حيث كان عنصر استحواذ المصرف على عدد كبير من العملاء وكذلك عنصر الوفرة في موجودات المصرف من اهم العناصر الداعمة لحصة المصرف في السوق حيث ظهر مستوى توافر هذان العنصران مرتفع جدا بينما كان مستوى توافر باقي العناصر مرتفع وذلك حسب اتجاهات اراء العينة المستجوبة.

4-1-4-كشفت الدراسة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية فيما بين الالتزام بتطبيق معيار الإفصاح وفقًا لآليات الحوكمة المصرفية وتعزيز الحصة السوقية للمصرف موضع الدراسة، وأيضا تزداد الحصة السوقية للمصرف كلما زادت مستويات الالتزام بتطبيق معيار الإفصاح.

4-2 التوصيات: -

4-2-1-نوصي إدارة مصرف الوحدة بزيادة التركيز على رفع مستويات الالتزام بتطبيق بنود معايير الإفصاح وذلك فيما يخص الإفصاحات اتجاه المتعاملين والجمهور على وجه الخصوص.

4-2-2-على إدارة المصرف العمل على زيادة الاهتمام برفع مستويات الوعي لدى صناع القرار وكافة الموظفين في المستويات الإدارية المختلفة وذلك لتبصيرهم بأهمية الالتزام ببنود معيار الإفصاح وما جاء به دليل الحوكمة عامةً.

4-2-3-نوصي إدارة المصرف بالعمل على ضمان قيام القنوات الرقابية الداخلية بما فيها لجنة الحوكمة قيامها بمهامها للوقوف على متابعة تنفيذ الالتزام بتطبيق لأليات دليل الحوكمة المصرفي بالشكل المطلوب، وكذلك على إدارة المصرف تسهيل التعامل والتعاون مع الجهات الرقابة الخارجية دعماً لهذا الجانب.

4-2-4-فيما يخص بنود الإفصاح اتجاه مصرف ليبيا المركزي ينبغي على مصرف الوحدة ان يزيد من مستوى التزامه بتزويد المصرف المركزي بنسخة من كل محضر لاجتماع مجلس الإدارة وبنسخة ايضا عن كل تقرير سنوي يقدم للعاملين ونسخة عن كل تقرير او معلومات يتم توفيرها للمتعاملين ولسائر الجمهور وذلك خلال الموعد الزمني المحدد في الدليل.

4-2-5-دراسات مستقبلية مقترحة: -

- إعادة اجراء هذه الدراسة وبنفس متغيراتها على عينة أخرى من الادارات الرئيسية للمصارف التجارية.
- دراسة أثر الالتزام بتطبيق المعايير الأخرى والمدونة بدليل الحوكمة على تعزيز الحصة السوقية.

المراجع:–

أولا:– الكتب

– حماد، طارق عبدالعال (2005)، حوكمة الشركات، ط 2، الدار الجامعية للنشر، القاهرة.

– الربيعي وأرضي، محسن وحمد (2013)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، ط 1، دار اليازوري للنشر، عمان.

– حماد، طارق عبدالعال (2007)، حوكمة الشركات "المفاهيم–المبادئ–التجارب–المتطلبات"، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، ط 2، الدار الجامعية، الاسكندرية،

– الديوه جي، أبي سعيد، (2001)، ادارة التسويق، ط3، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل.

– حداد، فايز، (2010)، الادارة المالية، ط 3، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

– حماد، طارق عبدالعال (2000)، التقارير المالية أساس الاعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الاصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية الامريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الاسكندرية

ثانيا: –المؤتمرات والمجلات والدوريات: –

– التائب، علي مفتاح وآخرون (2019)، مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي وبيان تأثر الأداء المصرفي بتطبيق آليات الدليل (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت)، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، تحت شعار: المؤسسات واشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا أنموذجا)، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، الموافق 11 – 12 نوفمبر.

– الحصادي، حليمة خليفة و آخرون (2019) ، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية على مؤشرات الربحية (دراسة حالة: المصرف التجاري الوطني – الادارة العامة) ، المؤتمر العلمي الدولي الثالث ، تحت شعار: المؤسسات واشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا أنموذجا) ، كلية الاقتصاد والتجارة ، جامعة المرقب ، الموافق 11 – 12 نوفمبر.

– محمد، أحمد ابريك امراجع ومصباح، طارق بد الحميد (2017)، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل الازمات المالية، المؤتمر العلمي الاول: ادارة الازمات، الواقع والمأمول، جامعة عمر المختار، البيضاء 13 – 14 مايو.

– عبد الرحمن، تانيا قادر (2016)، اسهامات معيار الافصاح والشفافية للحوكمة وأثرها على أداء المؤسسات، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 36.

– ابوعظم، كمال، وزايدي، عبد السلام (2009)، حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الازمات – مع الاشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية–، الملتقى الدولي حول: الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات، يومي 2009/11/18،19، جامعة باجي مختار، عنابة.

– رزق، عادل (2007)، الحوكمة والاصلاح المالي والاداري مع عرض التجربة المصرية، ورقة عمل مقدمة في ملتقى "الحوكمة والاصلاح المالي والاداري في المؤسسات الحكومية "، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية.

– السعيد، هالة حلمي (2003)، الحوكمة من المنظور المصرفي، البنك المركزي المصري، مركز المشروعات الدولية الخاصة.

– هاني، مريم (2017)، تقييم مدى التزام النظام المصرفي الجزائري بتطبيق مبادئ الحوكمة الصادرة عن لجنة بازل، دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ورقلة، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الثالث، 2017.

– صيام، أحمد زكريا (2009)، " دور الحاكمية المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية الاردنية "، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني لكلية ادارة الأعمال والذي يعقد تحت عنوان: القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، خلال الفترة من (14-15) نيسان 2009، بالجامعة الاردنية، عمان: الأردن.

– تشاركهام، جوناثان (2005)، إرشادات لأعضاء مجالس ادارة البنوك، مركز المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات.

– شلاش، عنبر ابراهيم، والحوري، ابراهيم، والشورة، محمد (2011)، أثر استخدام التسويق الالكتروني في تحقيق ميزة تنافسية لشركات الدواء الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة دراسات العلوم الادارية، 38 (1).

ثالثا: –الرسائل العلمية: –

– دريس، أميرة (2019)، دور الحوكمة البنكية في تعزيز تنافسية البنوك العمومية الجزائرية (دراسة ميدانية) رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة (02) لونيسي علي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

– الجهاني، افطيطيم سالم المبروك (2012)، مدى توافر متطلبات مبدأ الافصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

– أبو زر، عفاف (2006)، استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

– نسمان، إبراهيم اسحاق (2009)، دور ادارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة " دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين "، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة.

– عريقات، ايفا حسين (2014)، أثر القروض المتعثرة على الحصة السوقية ونصيب السهم العادي من الأرباح في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

– حبوش، محمد جميل، (2007)، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، دراسة تحليلية لآراء المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومدراء الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

رابعا: المنشورات الرسمية: –

– دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، والمعتمد بموجب قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (20) لسنة 2010 م .ص6